وظيفة التقدير النحوي في العربية ودور الإعراب في تحديد وظيفة المقدَّر النحوي

عباس عبد القادر حسين

قسم اللغة العربية ـ كلية العلوم والتربية الأساسية /عقرة، جامعة دهوك، إقليم كردستان– العراق

(تاريخ استلام البحث: 1 تشرين الاول، 2015، تاريخ القبول بالنشر: 1 آذار، 2016)

الخلاصة

يتناول هذا البحث بيان وظيفة التقدير النحويّ في العربية ، سعياً في إبراز دور الإعراب في تحديد وظيفة المقدَّر النحوي ، وذلك من خلال الأمثلة والشواهد العربية ، مدعومة بأقوال اللغويين والنحاة .وقد تناول البحث بداية تعريف التقدير لغة واصطلاحاً، ثم بيان أهميّته في النحو العربي؛ لأنّه وسيلة النحاة الرئيسية عند تحليل التراكيب النحوية التي طرأ عليها حذف لأحد مكوناتها ، وإرجاعها إلى أصلها ؛ لتكون موافقة لقواعد النحو العربي وأصوله المجمع عليها ، وقد تركز البحث حول دور الإعراب في تحديد الوظيفة النحوية التي يشغلها المقدَّر النحويّ ، من خلال علامات الإعراب (حركات أو حروف) أو الموقع الإعرابي .وقد توصل البحث إلى نتيجة مفادها أنَّ المقدَّر النحوي يشغل وظيفة نحوية ، لا تقلّ شأناً عن الوظائف النحوية الظاهرة فتكون عاملة أو معمولة ، وأنَّ للإعراب دوراً مهماً في تحديد هذه الوظيفة النحوية ، من خلال ما يتركه من أثرٍ لفظيّ ظاهر ، كعلامة إعرابية تستدعي عاملها أو موقع إعرابي يقتضي إشغاله ، فيستوي به اللفظ ، ويتّضح به المعنى .

الكلمات المفتاحية : وظيفة المقدَّر ، دور الإعراب ، تحديد الوظيفة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على إمام المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد : فإن من بين المسائل النحوية التي عرفتها اللغة العربية ، مسألة التقدير النحوي ، والتقدير النحوي كان وما يزال محل اهتمام الدارسين ، من النحاة القدامى والمحدثين ، حتى وصل الحال عند بعضهم أن يضع له ضوابط وشروط ، تظهر مدى عنايتهم واهتمامهم البالغ به ، ولم تعد مسألة التقدير النحوي مرتبطة بالنحو العربي من حيث التركيب فحسب، بل من حيث المعنى ، والوظيفة ، والغرض ، لاسيما أنَّ التقدير النحوي أخذ منحى جديدا عند النحاة ، وصار له ضوابط ، وقواعد ، وشروط ، فانّ النحاة قد قعّدوا قواعد ، وأصلوا أصولاً ، وقد حموا هذه القواعد والأصول بأمور مختلفة ، يعدّ التقدير النحوي واحداً منها ، وهو ركن من أركان النظرية النحوية ، وهو أحد أهم الأسس التي قامت عليها نظرية العامل ، ويشكل التقدير النحوي مع الأسس المنهجية الأخرى التي أتّبعها النحاة في عملهم دعائم نظرية نحوية متماسكة تتناسق معطياتها ، وتتوافق عناصرها ، فهو يمنع شتات العناصر من التفلّت من قواعدها وأصولها الخاصّة التي وُضعت لها ، ويحافظ على اتّساقها وتناغمها في إطار تقديريّ مخصوص ، ومسألة التقدير النحوي التي نقدها الوصفيّون نقداً عنيفاً ، عادت اليوم لتكون شيئاً مقرراً ومؤكداً في التحليل النحوي عند التحويليين ، وما دام النحاة يرون أنَّ المقدَّر النحوي يكون عاملاً في غيره من الوظائف النحوية الظاهرة كما سنرى ذلك في البحث عندما نستعرض أقوالهم وشواهدهم ، وأنَّ حكمه في ذلك حكم الملفوظ به ، فلم لا تكون له وظيفة نحوية يشغلها في جميع المواضع التي يكون فيها تقدير ؟ أعني : المواضع التي يكون فيها حذف يستوجب فيها مقدَّراً نحوياً معيّناً ، سواء أكان موضع التقدير واجباً أم جائزاً ، وظيفة تقتضيها الصناعة النحوية ، ويقتضيها الإعراب ، فإنَّ تعيين المقدَّر النحوي أمر تفرضه قرائن

النحو من إعراب وغيره . ونحن في هذا البحث ندرس دور الإعراب في تحديد وظيفة التقدير النحوي ، وسنتناول دور العلامة الإعرابية والموقع الإعرابيّ في تحديد هذه الوظيفة ، وسنبين من خلال الأمثلة والشواهد المواضع التي اقتضت فيها صناعة الإعراب أن تقدّر فيها وظيفة نحوية معيّنة دون غيرها ، كما سنبين إشارات النحاة في بعض هذه المواضع ، والتي حدَّدوا بها وظيفة المقدَّر النحوي ، وأوجبوا هذه الوظيفة بموجب اقتضاء الصناعة الإعرابية .

1ـــ مفهوم التقدير وأهميته

1ـــ1 التقدير في اللغة

جاء في لسان العرب لابن منظور : ((والتقدير على وجوه من المعاني أَحدها التروية والتفكير في تسوية أَمر وتهيئته . والثاني : تقديره بعلامات يقطعه عليها. والثالث : أَن تَنوِيَ أَمراً بعَقْدك تقول قَدَّرْتُ أَمر كذا وكذا أَي نويتُه وعَقَدْتُ عليه ويقال قَدَرْتُ لأَمْرِ كذا أَقْدِرُ له وأَقْدُرُ قَدْراً إِذا نظرت فيه ودَبَّرْتَه وقايسته))[1].

1ـــ 2 التقدير في الاصطلاح النحويّ

أما مفهوم التقدير في الاصطلاح النحويّ ، فإنَّه لم يختلف عن مفهومه اللغويّ ، وإن لم يصطلح عليه النحاة ، فحينما يستدعي تركيب ما تقدير مقدَّر نحوي ، فإنَّ ذلك يتطلب من النحويّ التروِّي والتفكّر والنظر في تحديد نوع المقدَّر النحويّ وفي تحديد وظيفته النحوية ؛ ليستوي به التركيب لفظاً ومعنى[2] ؛ لذلك يقول ابن هشام الأنصاري : ((الحذف الذي يلزم النحويَّ النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة ، وذلك بأن يجدَ خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس ، أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس ، أو معطوفاً بدون معطوف عليه ، أو معمولاً بدون عامل)) [3] ، وفي قوله دليلٌ أيضاً على أنّ المقدَّر النحويّ لا يعدم أن تكون له وظيفة نحوية من هذه الوظائف المذكورة . كما أنَّ التقدير يتطلب أولاً النيّة من المقدِّر في تقدير المحذوف ، وهذا معنى قول سيبويه : ((كلّهم يفسِّر ما **يَنْوي**)) [4] قال ابن يعيش : ((يعني يقدِّر المحذوف على هذا الوجه))[5]، وجاء في كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم : ((التقدير عبارة عن حذف الشيء عن اللفظ ، وإبقائه في النيّة))[6]. وهو ما يجعل المقدَّر في حكم الملفوظ به ولاسيما إذا دلّ عليه دليل[7] ، لذا قيل: ((أن المقدَّر ما بقي أثره في اللفظ))[8] ، أي : أنه توجد في اللفظ علامات تدلّ على معناه ، وهو ما يقتضيه التركيب من فرض معنى تشير إليه هذه العلامات ، أو هذا الأثر المتبقّي له في اللفظ [9] ، وحاصل ذلك يمكننا القول : إنَّ التقدير النحويّ هو أن ينويَ النحويّ ـ بعد التفكّر والنظر ـ مقدَّراً مخصوصاً ، فيهيِّئه ؛ ليشغل وظيفة نحوية محدّدة يستدعيها أثرها في اللفظ أو في التركيب .

1ـ 3 أهمية التقدير النحوي

يقول أبو البقاء الكفوي : ((والتقدير في الكلام لتصحيح اللفظ والمعنى ، وقد يأتي التقدير لتوضيح المعنى))[10]، واللفظ عند سيبويه هو الإعراب أو العلامة الإعرابية[11] ؛ ((لأنه يرى أنّ الشكل اللفظي المتمثل في النصب يتبع معنى معينا ، ويوجّه ويصحّح عليه ،كما أنّ الشكل اللفظي المتمثل في الرفع يتبع معنى معينا ، ويوجّه ويصحّح عليه)) [12] ، ويعني ذلك أن يصحح التركيب ليكون على وفق ما تقتضيه صناعة الإعراب .

وأما المعنى فالمراد منه هاهنا أمران ، الأول : الوظيفة النحوية من : ابتداء ، وفاعلية ، ومفعولية ... فجلّ حديث النحاة عن المعنى كان يراد به الوظيفة النحوية ، فالزجاج يقول : ((أنّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني ، وتكون فاعلة ، ومفعولة ومضافة ، ومضافاً إليها ولم تكن في صورها وأبنيتها دلالة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني ...)) [13] ومن ذلك قول ابن جني عن الإعراب إنه : ((الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت : أكرم سعيد أباه وشكر سعيدا أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدُهما مِنْ صاحبه)) [14] ، ومن شأن التقدير النحوي تصحيح الوظيفة النحوية في التراكيب

التي تصطدم مع قواعد النحو وأصوله ، من ذلك ما جاء في البيت الآتي :

كأنَّ أُذْنَيهِ إذا تَشوّفَا قَادمةً أو قلماً محرَّفا [15]

فقد استشهد بهذا البيت جماعة من العلماء منهم ابن سيده على أنَّ بعض العرب ينصبون بـ (إنَّ) وأخواتها الجزأين المبتدأ والخبر ، على أنّ قوله: (أُذْنَيهِ) اسم كأنّ ، و (قَادمةً) خبرها[16]، وهذا يخالف ما قامت عليه قواعد النحو وأصوله من عمل هذه الحروف الناصبة للاسم الرافعة للخبر ؛ لذا رأى النحاة أنّ الرجوع هنا إلى القواعد والأصول المجمع عليها أولى[17]، فقدّروا محذوفاً وظيفته خبر كأنّ،وقدروه بفعل تقديره: يحاكيان قادمةً أو يشبهان قادمةً ، وصحّحوا بهذا المقدّر وظيفة الاسم المنصوب (قادمةً) وجعلوه مفعولاً به لهذا الفعل المحذوف [18]، بل إنّ النحاة يرون أنّ التقدير هاهنا متعيّن لأمر آخر يخالف قواعد النحو وأصوله ، وهو كما قالوا :((لئلا يخبر بالمفرد عن غيره)) [19] .

فالنظام النحوي في الحقيقة ((هو معنى وظيفي ، أي : أن ما يسمى المعنى على هذا المستوى هو في الواقع وظيفة المبنى التحليلي ، ثم يأتي معنى الكلمة المفردة)) [20]، كما أنّ احتياج التركيب إلى الوظيفة النحوية هو الذي يستدعي التقدير، فإذا قيل : هل رجل في الدار ؟ فقيل: لا رجلَ . افتقر الكلام إلى وظيفة إخبارية يستقيم بها التركيب ويتم بها المعنى ، وإن كانت هذه الوظيفة مقدّرة، أي: (لا رجلَ في الدار)، ويتم بها المعنى المراد ، حتى إذا استغني عن التلفظ بها ، لدلالة التركيب عليها[21]، وهذا ما تؤكد عليه نظرية النحو العربي فترى ((أنّ التركيب (الظاهر) يُرَدّ إلى التركيب (المقدَّر) وفقاً لمقتضيات المعنى ... أو وفقاً لمقتضى المعنى ونواميس العربية الغالبة)) [22].

إذن فالمقدَّر النحوي لابد له من وظيفة يشغلها تكون عاملة أو معمولة، يستدل عليها بقرائن عدة لفظية أو معنوية . ويعد الإعراب بعناصره المختلفة من أهم القرائن اللفظية التي تعين على تحديد الوظيفة النحوية للمقدَّر النحويّ ، وقد تعامل النحاة مع المقدَّر النحويّ ووظيفته تعامل الكلام الظاهر الملفوظ ، يظهر ذلك جليّاً في كتبهم ومصنّفاتهم ، يقول سيبويه: ((فأمّا في المظهر فقولُك : هذا زيدٌ فاضربْه ، وإن شئت لم تُظْهِرْ هذا ويَعمل كعمله إذا أظهرته)) [23] ويقول ابن هشام الأنصاري : ((والاعتمادُ على المُقَدَّرِ كالاعتماد على الملفوظ به نحو (مُهِينٌ زَيْدٌ عَمْراً أم مُكْرِمُهُ، أي: أَمُهِينٌ ونحو (مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ) ، أي : صِنْفٌ مُخْتَلِفٌ ألوانُه)) [24]، بل جعلوا حكمه إذا دلت القرائن عليه بحكم الكلام الملفوظ به ، وقد بوّب ابن جنيّ في ذلك باباً سمّاه ((باب في أن المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظِ بهِ إلا أن يعترِض هناك من صِناعة اللفظ ما يَمنع منه)) [25]. ومثل له بقوله:((من ذلك أن ترى رجلا قد سدَّد سهما نحو الغرض،ثم أرسله فتسمع صوتا فتقول: القرطاسَ والله، أي: أصاب القرطاسَ فأصاب الآن في حكم الملفوظ بهِ البتَّة وإن لم يوجد في اللفظ غير أن دلالة الحال عليه نابت مَناب اللفظ به)) [26] .

أمّا الأمر الثاني المراد من المعنى فهو القصد، أو المدلول ((فالكلام معنى مقصود يسوقه لفظ مردود ، فإنْ استطاع الإنسان ردّ المبنى إلى معناه أفصح وأبان ، فإنّ الكلام هياكل المعاني والمقاصد ، فهي وسيلتنا لإدراك القول والإحاطة بالمعنى، فإن ظهرت سهّل الأمر للوصول للمعنى ، وإن حذفت كلفتنا مجهوداً لإدراكها من خلال قرائن تشير إليها ، حيث إنها غائبة حاضرة)) [27]، وهنا أيضاً يأتي دور التقدير لتوضيح المعنى وحصول الفائدة الكلامية ، وقد أشار إلى ذلك أبي البقاء بقوله :((وقد يأتي التقدير لتوضيح المعنى)) [28] ، ولاسيما عندما يشتمل الكلام على حذف شيء منه ، ولا يستقيم معناه ولا تتم فائدته إلا بتقدير ذلك المحذوف الذي يستدعيه المعنى ، ويهتدى إليه من خلال قرينة السياق، ومن ذلك مثلاً ما استشهد به الدمشقيّ في كتابه الفصول من تقدير معطوف عليه محذوف قائلاً : ((وهذا التقدير كثير في القرآن العظيم فمنه ما يتوقف صحة الكلام عليه كقوله تعالى : { فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْه }[29] أي: فأكل فلا إثم عليه وقوله: { فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ

أُخَر }[30] ، أي : فأفطر فعدة من أيام آخر كذلك { فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ }[31] تقديره فضرب فانفلق ويسمى هذا عند الأصوليين دلالة الاقتضاء ، أي : إن صحة الكلام اقتضت هذا المقدر ومنه ما يتوقف عليه تمام البلاغة لتجري على القواعد العربية)) [32]، ويمكننا أن نستنبط من كلام الدمشقي أنَّ التقدير على نوعين : تقدير يتوقف صحة الكلام عليه ، يكتمل به المعنى وتتم به الفائدة ، وهذا لا يعني بالضرورة عدم استقامة التركيب فيه من حيث الإعراب، فقد يكون التركيب مستقيماً من حيث الإعراب والصناعة النحوية، إلاّ أنّه يفتقر إلى مقدَّر، اقتضت بلاغة النظم والتركيب حذفه أو إخفائه، واقتضى في نفس الوقت ــ صحة الكلام تقديره.وليس هذا النوع من التقدير محل الدراسة في هذا البحث، وهو في الغالب محل اهتمام البلاغيين، لكنّ الذي يعنينا في بحثنا النوع الثاني من التقدير: وهو التقدير النحويّ الذي تقتضيه قواعد النحو العربي السليم وأصوله ، كما يقول ابن هشام : ((الحذف الذي يلزم النحويَّ النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة ، وذلك بأن يجدَ خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل)) [33] ، وعند ذلك يقتضي أن يكون للمقدَّر النحويّ وظيفة نحوية من هذه الوظائف تستدعيها صناعة الإعراب فيسوى بها التركيب على وفق تلك القواعد والأصول السليمة .

2 ـ دور الإعراب في تحديد وظيفة المقدّر النحوي

2ـ1 دور العلامة الإعرابية في تحديد وظيفة المقدَّر النحوي

كان للأعراب ومازال دور كبير في كثير من مسائل النحو العربي ؛ إذ يعد الإعراب بعناصره المختلفة قرينة لفظية مهمة في تحديد الوظائف النحوية [34]. وتعد العلامات الإعرابية (حركات أو حروف) من أبرز مظاهر الإعراب وآثاره ، كما ((أنَّ النحو العربي نحو وظائف ، وأنّ العلامات الإعرابية مؤشرات ودلائل على هذه الوظائف بالرغم من اشتراك العديد من الوظائف النحوية بعلامة واحدة)) [35] وقد جعل سيبويه تغيير هذه العلامات في أواخر الكلمة المعربة بفعل عوامل نحوية ، مذكورة كانت هذه العوامل أو مقدَّرة [36] ، فورود الاسم منصوباً ـ على سبيل المثال ـ دون ذكر الناصب له ((يفهم من العلامة وروده في سياق فعلي...فالعلامة تشير إلى تركيب إسنادي مأمور به لا يتم معناه إلا بوجود المنصوب، وجاز حذفه؛ لوجود دلالة لزومية تستدعيه)) [37] فالعلاقة بين العلامة الإعرابية وبين ملزومها هي علاقة استدعائية، ((فالحركة رمز دلالي على معنى طوى ذكر لفظه وعنها سهل استحضاره فتحتاج التراكيب إلى نظرة ثاقبة موفقة بين ما يقتضيه ظاهر الصناعة وصحة المعنى)) [38] واستحضار الإعراب أو استدعائه للّفظ الذي طويَ ذكره في التركيب يعني بالضرورة تحديد معناه ، أي : وظيفته ؛ لأنَّ ((الحركة في آخر الكلمة تدل على وظيفة الكلمة ذاتها كما أنها تحدد بدقة نوع الحذف الذي طرأ على الكلمة)) [39]، فالمقدَّر النحويّ له وظيفة نحوية ، شأنها شأن الوظائف النحوية الظاهرة ، فتكون عاملة أو معمولة ، وأنّ تحديد الوظائف النحوية أمر تفرضه قرائن النحو وفي مقدمتها قرينة الإعراب أو العلامة الإعرابية [40]، ويؤكد هذا المفهوم ابن جني فيرى أهمية الأخذ في الحسبان القرينة الإعرابية عند تحديد وظيفة المقَّدر النحوي ، ويرى أن يُفرَّق بين تفسير المعنى وبين ما يقتضيه الإعراب من وظيفة المقدَّر النحوي ، وأفرد لذلك بابا سماه (باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى) [41]، وله فيه مآخذ على بعض النحاة واللغويين ، على اهتمامهم بتفسير المعنى على حساب ما يقتضيه الإعراب من تقدير ، فنراه يقول : ((ومنه قولهم : أهْلَك والليلَ فإذا فسَّروه قالوا : أراد إلحقْ أهلكَ قبل الليلِ . وهذا ـ لعمري ــ تفسير المعنى لا تقدير الإعراب فإنه على : إلحقْ أهلكَ ، وسابق الليلَ)) [42] وهذا المثال أورده سيبويه في معرض حديثه عن التحذير ، فقدَّر أنَّ أصل الكلام (بادر أهلكَ قبلَ الليلِ)[43]، وجاء اعتراض ابن جني على هذا التفسير بسبب تغييره للحالة الإعرابية للفظة (الليل) التي كانت منصوبة قبل التقدير، وأصبحت مجرورة بالمقدَّر الظرفي (قبل) ، وكان الأولى الإتيان بمقدَّر آخر، لا

تتعارض وظيفته مع العلامة الإعرابية، لتبقى كلمة (الليل) منصوبة، كما هو الحال في (أهلكَ) التي لم يتغيّر إعرابها بالمقدَّر الفعلي (إلحقْ أهلكَ أو بادر أهلكَ). فالعلامة الإعرابية في كل من الاسمين (أهلكَ) و (الليلَ) رمزت إلى مقدَّر نحويّ هو الفعل في كلا الموضعين .

كما أنّ الفعل في العربية له أكثر من وظيفة نحوية، ((فإن كان الفعل متعديا كان ثنائي الوظائف (رفع ونصب) .... فالوظيفة التركيبية الأولى للفعل هي رفع الفاعل ، لأنه لابد له منه ، أما الوظيفة الثانية للفعل المتعدي فهي نصب المفعول به ... أما إذا كان لازما يلزم أن يكون أحادي الوظيفة وهي رفع الفاعل ...)) [44] ، فقد يستلزم التقدير فعلاً متعدياً كما لو قيل : من ضربت ؟ فتقول: زيداً، والتقدير: ضربتُ زيداً، أو فعلاً لازماً كما لو قيل: مَنْ جاء ؟ فتقول: زيدٌ ، والتقدير: جاء زيدٌ [45] .

ونبقى في السياق نفسه حيث يقرر ابن جني وظيفة أخرى للمقدَّر النحوي لكنَّها إخبارية هذه المرة ، معتمداً فيه أيضاً على الإعراب في تحديد الوظيفة ، وذلك في قول العرب : (كلُّ رجل وصَنْعتُه) و (أنت وشأنُك) فإنه يرى أنَّ نوع الإعراب ـ وهو الرفع ـ وعلامته في الاسمين المعطوفين (صَنْعتُه و شأنُك) يدلان على الخبر المحذوف في كلا التركيبين ، رافضاً تفسير البعض على أنَّ المعنى (كلُّ رجلٍ مع صنعتِه وأنت مع شأنك) [46] قائلاً : ((فهذا يوهم مِن أمَم أن الثاني خبر عن الأوّل كما أنه إذا قال : أنت مع شأنك فإن قوله : مع شأنك خبر عن أنت ، وليس الأمر كذلك بل لعمري إن المعنى عليه غير أن تقدير الإعراب على غيره ، وإنما شأنُك معطوفٌ على أنت ، والخبرُ محذوف للحمل على المعنى فكأنه قال :كلُّ رجل وصنعتُه مقرونان ، وأنت وشانُك مصطحِبان)) [47] ، ولا يخفى هاهنا أيضاً أنَّ الإعراب هو الذي حدَّد الوظيفة النحوية (الخبر) للمقدَّر النحوي المحذوف .

بقي أن نشير هنا إلى أن المثال الذي ذكره ابن جني (أهلك والليلَ) والذي سبقت الإشارة فيه إلى أنَّ سيبويه فسّره بـ (بادر أهلك قبل الليل) [48] هذا المثال لا يعني تماماً أنَّ سيبويه اهتم بتفسير المعنى ، وأهمل جانب الإعراب! بالعكس ، بل ربما قد وقع ذلك سهواً ، وأنَّ سيبويه في هذا الموضع أراد فقط أن يفسر معنى التحذير ((وإنَّما المعنى أن يحذّره أن يُدرِكه الليلُ ، والليلُ محذَّرٌ منه كما كان الأسدُ محتفَظا منه)) [49] ، فهو يريد أن يبيّن من أنَّ (الليل) هو المحذّر منه دون انتباهه إلى حركته الإعرابية ، وإلاّ فسيبويه من أوائل المؤسسين لنظرية العامل والمعمول التي تعد الأساس التي قامت عليه مسألة التقدير النحوي[50]، والتي تنص على أنّ لكل معمول عاملاً ، ظاهراً كان العامل أو مقدَّراً [51]، بدليل أنّ سيبويه بعد أن ذكر المثال السابق ووضّح فيه معنى التحذير ساقَ مثالاً آخراً آخذ فيه في الحسبان دور الإعراب في تحديد نوع المقدَّر ووظيفته ، قائلاً : ((ومن ذلك قولهم : رأسَك والسيفَ كما تقول : رأسَك والحائطَ وهو يحذَّره كأنّه قال : اتقِ رأسَك والحائطَ ، وإنّما حذفوا الفعلَ في هذه الأشياءِ حين ثَنَّوْا لكثرتها في كلامهم ... فلو قلت : نفسَك أو رأسَك أو الجدارَ كان إظهارُ الفعل جائزاً نحو قولك : اتّقِ رأسَك واحفظْ نفسَك واتّقِ الجدارَ)) [52] ، فسيبويه كان يعتمد بشكل أساس على التقدير في تفسيره للظواهر الإعرابية كالنصب والجر ضمن حدود نظرية العامل[53] ، ففي السياق نفسه ((يفسّر سيبويه نصب المصادر نحو الحذرَ الحذرَ ويجعل تثنيتها بدلاً من التلفّظ بالفعل مقارناً إيّاها بـ " إيّاك " في التحذير ، وكونها بدلاً من التلفظ بالفعل . ولكنه لابد من فعل " نظري " يبرّر النصب ... فإنما انتصب هذا على الزمْ الحذرَ ... فهو يفسّر ظاهرة إعرابية (النصب هنا) من خلال نظرية العامل والمعمول وهو يدرك أنّ هذا العامل لا يظهر في كلام العرب ؛ لذلك عدّه فعلا مضمراً متروكاً اظهارُه ، ولكنه موجود مستغنى عنه لسبب يدخل ضمن النظرية النحوية المتناغمة عنده)) [54] .

وهكذا يقرر سيبويه وظيفة المقدّر النحوي من كونه (فعلا) ، مراعياً بذلك ما يقتضيه الإعراب ، كما يقدره (فعلاً) في باب النداء ليفسر النصب في المنادى المضاف وغيره ، قائلاً :

((ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبد الله...حذفوا الفعل ؛ لكثرة استعمالهم ...كأنه قال : يا ، أريد عبد الله)) [55] ويقدّره (فعلاً) في تسويغ نصب الاسم في باب الاختصاص، و باب الاشتغال وغيرهما [56]، ((فتقدير النحاة هدفه في معظم الحالات تبرير حركات الإعراب التي تخالف القواعد التي نصّوا عليها ويفترض وجود عناصر معيَّنة في البنية الداخليّة يعزى إليها الخروج عن هذه القواعد الإعرابية)) [57] . فحين يتشابه موضعان من حيث أسلوب الكلام أو وظيفته ، نلاحظ أنَّ قرينة الإعراب هي الفيصل في تحديد وظيفة المقدَّر النحوي المناسب لكل من الموضعين ، من ذلك قوله تعالى:{وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ} [58] وقوله أيضا : { وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا } [59] فالآيتان متشابهتان من حيث البنى ، سوى الاسم الواقع بعد القول ، فإنه في الآية الأولى جاء مرفوعا ، وفي الآية الثانية جاء منصوباً ، مما يُستلزَم لكلٍّ منهما مقدّرٌ نحويٌ خاصٌ ، تستدعي وظيفتَه صناعةُ الإعراب . فالاسم المرفوع في الآية الأولى خبر لمبتدأ محذوف تقديره : (هي أساطيرُ الأولين) ، وأما في الآية الثانية فإن الاسم المنصوب مفعول به لفعل محذوف تقديره (أنزلَ خيراً) [60] ، فنرى أنّ مجيء الاسم بعد القول مرفوعاً في الآية الأولى ، استدعى مقدَّراً معيّناً ، وهو اسم ، ووظيفته الابتداء ، في حين استدعى مجيئُه منصوباً بعد القول في الآية الثانية مقدَّراً آخراً ، وظيفته فعلية ، فالقرينة الإعرابية هي التي حددت وظيفة كل من المقدَّرين ، إذ لاوجه لرفع الاسم بعد القول إلا بتقدير مبتدأ ، ولا وجه لنصبه إلا بتقدير فعل . وفي قوله تعالى : {أَيَحْسَبُ الإِنسَانُ أَلَّن نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ } [61]جعل النحاة قوله : { قادرين } منصوبة على الحال ، والناصب عندهم فعل مقدَّر ، والتقدير : (نجمعهما قادرين) [62] ، ومقتضى هذا التقدير هو ((وجود علامة النصب ، حيث لا تكون إلّا إثر تركيب إسنادي)) [63]، ومن ذلك قوله تعالى :{ وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً} [64] ، فإن ظهور علامة النصب في (أخاهم) دون ذكر الناصب استدعى ملزومها وحدَّد وظيفته من كونه فعلاً تقديره: أرسلنا [65].

2ـــ2 دور الموقع الإعرابي في تحديد وظيفة المقدَّر النحوي

يعد الموقع الإعرابي ركنا مهماً من أركان الإعراب ؛ إذ تُحدَّد من خلاله الوظيفة النحوية للكلمة داخل التركيب [66] ؛ ((لأنّ لكل وظيفة نحوية شكلاً يتحدد من خلال التركيب موقعها ... ولا يكون ذلك إلا بمراعاة أصول الصناعة)) [67]، فإذا حصل حذف لأحد مكونات التركيب ، فإن موقع الحذف (موقعه الإعرابي) يعين أحياناً في تحديد وظيفة ذلك المكون المحذوف ، لما يتركه من أثر لفظي يستدعيه أو مكوّن ظاهر يفتقر إليه ، عندها تقدَّر الوظيفة النحوية المناسبة لذلك الموقع الإعرابي ، ويؤكّد الزمخشري ذلك عند إعراب قول الإمام علي رضي الله تعالى عنه : (إن تفعلوا فبيضاً فلتفرخنه) فقدَّر الزمخشري في هذا التركيب (فعلاً) محذوفاً ، تقديره : (فلتفرخن بيضاً فلتفرخنه) لا يستوي التركيب إلا بتقديره[68] ، ثم نبّه على أن الموجب لهذا التقدير هو موقع الفاء من الفعل الظاهر (فلتفرخن) وما تقتضيه من إعراب قائلا : ((وإلا فلا وجه لصحته بدون هذا التقدير ؛ لأن الفاء الثانية لا بد لها من معطوف ومعطوف عليه ، ولا تكون لجواب الشرط ؛ لكون الأول لذلك ، والفاء هي الموجبة لتقدير الفعل المحذوف لاشتغال الثابت بالضمير ألا ترى أنك إن فرغته كان الافتقار إلى المقدَّر قائما كما هو)) [69]، فالفاء في هذا التركيب وإن كانت حرفاً فإنها وبحكم موقعها الإعرابي تؤدي وظيفة نحوية لا تقل شأناً عن وظائف العناصر الأخر في التركيب نفسه ؛ لأنَّ ((للأدوات والحروف مواقع إعرابية أي أنَّ لها وظائف نحوية شأنها شأن الأسماء والأفعال)) [70].

وهذا موضع آخر يرى فيه عبد القاهر الجرجاني مقدَّراً نحوياً يستدعيه موقعه الإعرابي على وفق مقتضى صناعة الإعراب ، وهو كما قال : ((أن تذكرَ الفعلَ وفي نفسك له مفعولٌ مخصوصٌ **قد عُلِم مكانُه** إمّا لجَرِي ذِكْرٍ أو دَليلِ حالٍ . إلاّ أنك

تُنْسِيه نفسَك وتخفيه وتُوهِمُ أنك لم تذكرْ ذلك الفعلَ إلا لأنْ تثبتَ نفسَ معناه من غيرِ أن تُعدِّيَه إلى شيءٍ أو تعرِضَ فيه لمفعولٍ . ومثالُه قولُ البحتري – الخفيف –

شَجْوُ حُسَّادِهِ وغيظُ عِداهُ ...أن يَرى مُبْصِرٌ ويَسْمَعَ وَاعِ (71)

المعنى : لا محالةَ أن يرى مُبْصِرٌ محاسنَه ويسمعَ واعٍ أخبارَه وأوصافَه)) (72) ، فاختيار الجرجاني لهذين المقدَّرين اللذين يشغل كل منهما وظيفة نحوية هي المفعولية ، جاء مراعاة للموقع الإعرابي الذي (**قد عُلِم مكانُه**) لكلّ من المقدَّرين فاستدعى هاتين الوظيفتين ، وقد اعتمد الجرجاني في تقديره على الأثر اللفظي الظاهر في التركيب والذي دلّه على هاتين الوظيفتين وهما الفعلان (يرى و يسمع) المتعدّيان اللذان حذف مفعوليهما ؛ ((لأن إطلاق المركب الفعلي المتعدي بعدم توصله إلى المعدّى إليه يكون التركيب مبهماً ، ويزيل إبهامه ورود الاسم المنصوب الواقع عليه فعل الفاعل)) (73) .

إذن لابد هنا من تقدير هاتين الوظيفتين المحذوفتين في موقعيهما الإعرابيين ؛ ليكتمل بهما التركيب ويتضح بهما المعنى . وهو ما دفع ابن هشام إلى أن يرى استدعاء مفعولاً به مقدَّراً في الآية الكريمة{ فلو شاء الله لهداكم أجمعين}(74) ، فقدَّر مفعولاً به للفعل المتعدي (شاء) أي : فلو شاء هدايتكم(75) ، فالكلمة لها ((خانة أو موضع مخصوص في التركيب يتعين به دور كلّ مفردة بإزاء المفردات الأخرى في ذلك التركيب)) (76) ، فإذا حذفت هذه الكلمة من التركيب لغرض معيّن بقي موقعها الإعرابي يستدعي تقدير وظيفتها النحوية ليسوّى بها التركيب ، ولاسيما مع وجود الموجب لهذا التقدير ، وربما هذا ما قصده ابن هشام بقوله : ((وتارة يقصد إسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله ، فيذكران نحو { لا تأكُلوا الرِّبا }(77) ... وهذا النوع إذا لم يذكر مفعول قيل : محذوف ... وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره))(78)، وفي ذكر المواضع التي يحذف فيها المبتدأ يبيّن ابن هشام موقعه الذي الصدارة (87) ، يقول ابن جني : ((ومن ذلك قولهم : أنت ظالم إن فعلت ألا تراهم يقولون في معناه : إن فعلت فأنت ظالم يستدعي تقديره فذكر منها : ((يكثر ذلك في جواب الاستفهام نحو { وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ نَارُ اللَّه} (79) ، أي : هي نار الله ... وبعد فاء الجواب نحو {مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا}(80) ، أي : فعمله لنفسه وإساءته عليها ...))(81)، إلى غير ذلك من المواضع التي ذكرها(82) ، وجدير بالذكر أن نبيّن هنا أن ((ليس هذا من قبيل تعديل القرآن أو إصلاح أسلوبه ... حاشا لله ، وننزهه سبحانه عن ذلك ، ولكنها النظرة التعليمية التي تفصل أجزاء الجملة ... فهذه النظرة إذن ليست نظرة بلاغية ... بل هي تبيان مدرسي تعليمي لا أكثر ... لا يمس النظم البياني)) (83) فالتقدير النحوي لا يتعارض مع أغراض البلاغة ، فقد يقتضي البيان الخطابي حذف مكون من التركيب لغرض بلاغي معين ، ويقتضي الإعراب تقديره ليجري على وفق أصول الصناعة الإعرابية ؛ ليسهل على الدارسين تعلم قواعد اللغة التي يدرسونها ، فوجود الخبر في هذه المواضع يستلزم وجود مبتدأ له ؛ إذ الخبر لابد له من مبتدأ (84) ، والنحاة عندما يحددون مواضع الحذف ، فذلك يعني بالضرورة أنهم يحددون مواضع التقدير ، وإذا تقرر تقدير المحذوف فينبغي أن يقدَّر في موقعه الذي ينبغي له ، والأصل في المبتدأ أن يتقدم على الخبر ؛ لكي لا يخالف التقدير الأصل المتعارف عليه (85) ، فإذا حذف شيء من التركيب فالنحاة يبحثون أولاً عن موضع الحذف ، فيحددون وظيفته من خلال موقعه الإعرابي ، ومن ثمَّ يقدّرونه .

ومن مواضع التقدير التي يكون للموقع الإعرابي فيها دور في تحديد الوظيفة النحوية للمقدَّر عند حذف جواب الشرط من الجملة الشرطية ، فالنحاة يجيزون حذف جواب الشرط إذا دلّ عليه دليل نحو : (أنت ظالم إن فعلت) والتقدير عندهم (أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم) (86) ، ولا يجوز عندهم أن يكون (أنت ظالم) المتقدم هو جواب الشرط ؛ لأن جواب الشرط ــ عندهم ــ لا يتقدم على الشرط ، لأن الشرط له

فهذا ربما أوهم أن أنت ظالم جواب مقدَّم ومعاذ الله أن يقدم جواب الشرط عليه ، وإنما قوله : أنت ظالم دالّ على الجواب

وسادّ مسدَّه فإماّ أن يكون هو الجوابَ فلا)) [88]، فإذا تقرر أنّ جواب الشرط لا يتقدم على الشرط تبيّن لنا بوضوح أنَّ موقعه الإعرابي هو الذي يستدعي تقديره عند حذفه ، كما يحدد الموقع الإعرابي وظيفة المقدَّر في هذا الباب عند حذف أداة الشرط وفعل الشرط معاً ((وشرطُه أن يتقدم عليهما طلبٌ بلفظ الشرط ومعناه أو بمعناه فقط فالأول : نحو ائتني أكْرِمْكَ تقديره : ائتني فإن تأتني أكْرِمْك فأكرمك مجزوم في جواب شرطٍ محذوفٍ دلَّ عليه فعل الطلب المذكور هذا هو المذهب الصحيح والثاني : نحو قوله تعالى :{قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ }[89] ، أي تعالوا فإن تأتُوا أتْل ولا يجوز أن يُقَدَّرَ فان تتعالوا لأن تعال فعل جامد لا مضارعَ له ولا ماضي حتى توهم بعضهم أنه اسم فعل))[90]. والحاصل أنّ الموقع الإعرابي يكون أحيانا قرينة تعين على تحديد وظيفة المقدَّر المحذوف ، سواء أكان ذلك من خلال موقع المحذوف نفسه ، أم من خلال موقع المفردات التي هي بإزائه في التركيب .

وفي نهاية هذا البحث خلصنا إلى نتائج من أهمّها ما يأتي :

ـ إنَّ للمقدَّر النحوي وظيفة نحوية ، شأنها شأن الوظائف النحوية الظاهرة من: فعلية ، وفاعلية ومفعولية وغيرها ، تؤدي وظيفتها في العمل داخل التركيب كما لو كانت ظاهرة ، إذا دلّ عليها دليل من علامة إعرابية تستدعيها أو موقع إعرابي يقتضي إشغالها فيه بحكم ما تقتضيه صناعة الإعراب .

ـ إنَّ الإعراب بعناصره المختلفة يُعد قرينة مهمة ، تعين على تحديد وظيفة المقدَّر النحوي ، في التراكيب التي تقتضي فيها قواعد النحو وأصوله أن يقدَّر فيها مقدَّر نحوي ، ويكون ذلك من خلال أثر لفظي ظاهر يتركه الإعراب في التركيب يدلّ على الوظيفة المطلوبة ، فتارة يكون هذا الأثر علامة إعرابية (حركة أو حرفاً)، وتارة أخرى يكون الأثر موقعاً إعرابياً يتحدد من مفردات التركيب التي هي بإزائه .

الهوامش

(1) محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت 711هـ) ، لسان العرب ، ج5 (مادة قدر) ، ط1 ، دار صادر . بيروت ، ص 76 .

(2) ينظر : سهام رمضان محمد ، الحذف والتقدير في صحيح البخاري (دراسة نحوية دلالية) ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2010 م ، رسالة ماجستير ، بإشراف الأستاذ جهاد يوسف العرجا ، ص: 116 .

(3) أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 761هـ) ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تحقيق: د .مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، ط6، دار الفكر – بيروت ، 1985م ، ص : 853 .

(4) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت 180هـ) ، الكتاب ،ج1، ط1، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ـ بيروت ، ص : 255.

(5) أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت 643هـ) ، شرح المفصّل للزمخشري ، ج1 ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب ، ط1، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، 2001م ، ص : 314.

(6) محمد علي التهاوني (ت القرن الثاني عشر هـ) ، موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، ج1 ، تقديم وإشراف ومراجعة . د رفيق العجم .تحقيق : د علي دحروج . الترجمة الأجنبية جورج زيناتي. نقل النص الفارسي الى العربية د عبدالله الخالدي ، ط1 ، مكتبة لبنان ناشرون ، 1996 م ، ص : 497.

(7) ينظر : أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) ، الخصائص ، ج1 ، تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتب – بيروت ، ج1 ص : 284 ، وينظر : أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 761هـ) ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج3 ، ط5 ، دار الجيل ـ بيروت ، 1979م ، ص : 217 .

(8) محمد علي التهاوني ، موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، ج1 ، ص 497 .

(9) أحمد بن جار الله الزهراني ، إتجاهات تجديد النحو عند المحدثين ، ط1 ، مكتبة الرشد السعودية ، الرياض ، 2007م ، ص : 137.

(10) أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي (ت 1094هـ) ، الكليات، أعدَّه للطبع ووضع فهارسه: د عدنان درويش، محمد المصري، ط2، مؤسسة الرسالة ، بيروت ـ لبنان، 1998م ، ص: 284 .

(11) ينظر : أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت 476 هـ) ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ، ج1 ، تحقيق ، رشيد بلحبيب ، ط1 ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ المملكة المغربية ، 1999، ص: 200 . وينظر : مليكة سعدي ، الدلالة وجدل اللفظ والمعنى ، الموقع الالكتروني عود الند ، المجلة الثقافية الشهرية ، الناشر : د عدلي الهواري ـ الجزائر ، العدد 61 ، السنة 2014 م ، ص :1 .

(12) مليكة سعدي ، الدلالة وجدل اللفظ والمعنى ، ص : 1 .

(13) أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 337هـ) ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق د .مازن المبارك ط5 ، دار النفائس ـ بيروت ، 1986م ، ص: 69، 159.

(14) ابن جني ، الخصائص ، ج1ص : 35.

(15) البت للشاعر محمد بن دؤيب العماني ، ينظر : عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ) ، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، ج10 ،

تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون، ط4 ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ـ 2000م ، ص: 237، 238 .

(16) ينظر : ضياء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري (ت 769 هـ) ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2 ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط2 ، دار الفكر ـ دمشق ، 1985م ص: 187 .

(17) ينظر : أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الجياني (ت 672هـ) ، شرح الكافية الشافية ، ج1 ، تحقيق : علي محمد معوّض ، عادل أحمد عبد الموجود ، ط1 ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، 2000م ، ص: 229 ، 230 .

(18) ينظر : ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ص : 230 ، وينظر : محمد بن مصطفى الخضري (ت 1288هـ) ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج1 ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ص : 130.

(19) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج1 ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ص : 130 .

(20) نعيم محمد عبد الغني علي ، تفاعل المفردات مع الوظائف النحوية وأثره في إنتاج الدلالة في الجملة القرآنية ، دار العلوم النحو والصرف والعروض ـ القاهرة ، 2009 م ، ص: 13.

(21) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصّل : ج1 ، ص : 266 .

(22) فؤاد الموسى ، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ الاردن 1980م ، ص : 78

(23) سيبويه ، الكتاب : ج1 ، ص : 138 .

(24) ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج3 ، ص:217 .

(25) ابن جني ، الخصائص ، ج 1 ، ص: 284 .

(26) المصدر السابق : ج1 ، ص : 284 ، 285 .

(27) عبد الكريم خالد التميمي ، الحذف والتقدير ، رؤية في الأسلوب القرآني ، مجلة آداب البصرة ، جامعة البصرة كلية القانون ، العدد (51) لسنة 2010 ، ص : 91 .

(28) أبو البقاء الكفوي ، الكليات : ص :284 .

(29) سورة البقرة ، آية : 173 .

(30) سورة البقرة ، آية : 184 .

(31) سورة الشعراء ، آية : 63 .

(32) أبو سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي الدمشقي الشافعي (ت 761هـ) ، الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، تحقيق : د. حسن موسى الشاعر ، ط1 ، دار البشير – عمان ، 1990م ، ص : 149.

(33) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص : 358 .

(34) ينظر . ممدوح عبد الرحمن الرّمالي ، العربية والوظائف النحوية ط1 ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1996م ،ص : 22 .

(35) المصدر السابق ، ص : 7 .

(36) ينظر : سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص: 13.

(37) أحمد بن جار الله بالزهراني ، إتجاهات تجديد النحو عند المحدثين ، ص : 179 .

(38) المصدر السابق ، ص: 179 .

(39) ممدوح عبد الرحمن الرّمالي ، العربية والوظائف النحوية ، ص : 61.

(40) ينظر : عبد القادر بن عبد الرحمن السعدي ، أهداف الإعراب وصلته بالعلوم الشرعية والعربية ، مجلة جامعة ام القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، كلية الآداب والعلوم جامعة الشارقة ، ج15 ، العدد 27 ، جمادي الثانية 1424 هـ ، ص : 585 .

(41) ينظر : ابن جني ، الخصائص ، ج1، ص : 279 .

(42) المصدر السابق ، ج1 ، ص : 279 .

(43) ينظر : سيبويه ، الكتاب ، ج1 ص : 275 .

(44) د . ممدوح عبد الرحمن الرّمالي ، العربية والوظائف النحوية ، ص:286 .

(45) ينظر : محمد بن الحسن رضي الدين الإستراباذي (ت 686هـ) ، شرح الرضي على الكافية ، ج3 ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، ط4 ، جامعة قاريونس ، 1978 م ، ص: 38 ، وينظر : ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج2، ص: 156 .

(46) ينظر : ابن حني ، الخصائص ، ج1 ص: 279 .

(47) المصدر السابق ،ج1، ص : 279 .

(48) ينظر : سيبويه ، الكتاب ، ج 1 ص : 275 .

(49) المصدر السابق ، ج 1 ص: 275 .

(50) ينظر : ملاوي صلاح الدين ، تقدير الحذف والإضمار في ضوء نظرية العامل النحوي ، مجلة المخبر ، ابحاث في اللغة والأدب الجزائري ـ جامعة بسكرة ـ الجزائر ، العدد 2 ، 2005 م ، ص 4 .

(51) ينظر : رياض بن حسن الخوّام ، نظرية العامل في النحو العربي (تقعيد وتطبيق) ط1ـ منشورات مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية ، مكة المكرمة ـ السعودية ، 2014م ، ص: 15 ، 16 .

(52) سيبويه ، الكتاب ، ج1 ص275.

(53) ينظر : سعد حسن ضاروب ، قضايا التقدير النحوي عند سيبويه ، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة أستاذ في الآداب (الماجستير) إلى دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى في الجامعة الأمريكية في بيروت ، بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور رمزي بعلبكي ، بيروت لبنان ، 1996 م : ص:88 .

(54) المصدر السابق ، ص: 89 .

(55) سيبويه ، الكتاب ، ج1 ص: 291 .

(56) ينظر: المصدر السابق ،ج1ص: 81 ، وص: 256 وص: 233 .

(57) د. فؤاد الموسى ، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، هامش ص: 78.

(58) سورة النحل ، آية 24 .

(59) سورة النحل آية 30 .

(60) ينظر : سيبويه ، الكتاب ، ج2 ص: 217 ـ 219، وابن هشام ، مغني اللبيب ص: 827 ، والرضي ، شرح الرضي على الكافية ،ج2 ، ص:66.

(61) سورة القيامة ، الآيتان : 3 ، 4 .

(62) ينظر : الكتاب ، ج1 ص : 346 ، وينظر : الأخفش أبو الحسن سعيد بن مسعدة اللخمي الهاشعي (ت 215هـ) معاني القرآن ، ج2 ، تحقيق : د. هدى محمود قراعة ، ط1، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، 1990م ، ص: 557 .

(63) أحمد بن جار الله الزهراني ، إتجاهات تجديد النحو عند المحدثين ، ص : 185.

(64) سورة الأعراف ، آية : 73 .

(65) ينظر : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207 هـ) ، معاني القرآن ، ج1 ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار ، عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ـ مصر ، ص:35.

(66) ينظر : عبده الراجحي ، التطبيق النحوي ط2 ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2000م ، ص: 20 .

(67) د . أحمد بن جار الله ، أتجاهات تجديد النحو عند المحدثين ، ص:168.

(68) ينظر : محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت 538هـ) ، الفائق في غريب الحديث ، ج3 ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط2 ، دار المعرفة ـ لبنان ، ص : 109 .

(69) المصدر السابق ، ج3 ص: 109 .

(70) ممدوح عبد الرحمن الرّمالي ، العربية والوظائف النحوية ، ص: 27.

(71) ينظر : أبو عبيدة الوليد بن عبيد بن يحيى البحتري (ت 284هـ) ، ديوان البحتري ، تحقيق وشرح : حسن كامل الصيرفي ، ج2 ، ط3 ، دار المعارف ـ القاهرة ، ص :12445 .

(72) أبو بكر عبد القاهر الجرجاني (ت 474هـ) ، دلائل الإعجاز ، تحقيق : د.محمد التنجي ، ط1 ، دار الكتاب العربي – بيروت ، 1995م ، ص : 128 .

(73) أحمد بن جار الله ، إتجاهات تجديد النحو عند المحدثين ، ص :154 ، 155

(74) سورة النحل ، آية 9 ..

(75) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص: 828 .

(76) د. نهاد الموسى ، نظرية النحو العربي ، ص: 43 .

(77) سورة آل عمران ، آية 130 .

(78) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص: 798.

(79) سورة الحطمة ، الآيتان : 4 ، 5 .

(80) سورة فصّلت ، آية : 46 .

(81) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص: 822 ، 823 ..

(82) ينظر : المصدر السابق ، ص: 822 ، 823 ، 824 ..

(83) أحمد سليمان ياقوت ، ظاهرة الاعراب في النحو العربي وتطبيقها ، ط1 ، دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية ، 1994م ، ص: 92 .

(84) ينظر : لمصدر السابق ، ص:91 .

(85) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص: 799 ..

(86) ينظر: ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص:706، وينظر : ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ج4 ، ص :42 .

(87) ينظر : ابن جني ، الخصائص ، ج1، ص : 283 ، وينظر : ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص :706 .

(88) ابن جني ، الخصائص : ج1 ، ص: 283 .

(89) سورة الانعام ، الآية : 151 .

(90) ينظر: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 671هـ) ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب تحقيق: عبد الغني الدقر، ط1 ، الشركة المتحدة للتوزيع ـ دمشق ، 1984 م، ص: 446 .

قائمة المصادر

الكتب المطبوعة

– أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت 180هـ) ، الكتاب ، ط1 ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ـ بيروت.

– أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت 474هـ)، دلائل الإعجاز ، تحقيق : د.محمد التنجي ، ط1 ، دار الكتاب العربي – بيروت ، 1995م .

– أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي (ت 1094هـ) ، الكليات ، أعدَّه للطبع ووضع فهارسه : د عدنان درويش ، محمد المصري ، ط2، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، 1998م .

– أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت 643هـ) ، شرح المفصّل للزمخشري ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب ، ط1، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، 2001م .

– أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت 476 هـ) ، النكت في تفسير كتاب سيبويه ، تحقيق وتبيين الخفيّ من لفظه وشرح أبياته وغريبه ، رشيد بلحبيب ، ط1 ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية . المملكة المغربية ، 1999م .

– أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207 هـ) ، معاني القرآن ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار ، عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ـ مصر .

- أبو سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي الدمشقي الشافعي (ت 761ه) ، الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، تحقيق: د.حسن موسى الشاعر،ط1 ، دار البشير ـ عمان ،1990م .
- أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الجياني (ت 672ه) ، شرح الكافية الشافية ، تحقيق : علي محمد معوّض ، عادل أحمد عبد الموجود ، ط1 ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، 2000م .
- أبو عبيدة الوليد بن عبيد بن يحيى البحتري (ت 284ه) ، ديوان البحتري ، تحقيق وشرح : حسن كامل الصيرفي ، ط3 ، دار المعارف ـ القاهرة .
- أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392ه) ، الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتب ـ بيروت .
- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 337ه) ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق د .مازن المبارك ط5 ، دار النفائس ـ بيروت ، 1986م .
- أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 761ه) ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ط5 ، دار الجيل ـ بيروت ، 1979م .
- أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 761ه) ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب تحقيق : عبد الغني الدقر ، ط1 ، الشركة المتحدة للتوزيع ـ دمشق ، 1984م.
- أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 761ه) ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تحقيق : د .مازن المبارك ، محمد علي حمدالله ، ط6 ، دار الفكر – بيروت ، ـ 1985م.
- أحمد بن جار الله بن أحمد الزهراني ، إتجاهات تجديد النحو عند المحدثين ، دراسة وتقويم . مكتبة الرشد .ناشرون . السعودية ، الرياض .ط1 . 2007م .
- أحمد سليمان ياقوت ، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها ، دار المعرفة الجامعية ـ الإسكندرية ، 1994م .
- الأخفش أبو الحسن سعيد بن مسعدة اللخمي الهاشعي (ت 215ه) معاني القرآن ، تحقيق : د. هدى محمود قراعة ، ط1، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، 1990م ..
- بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري (ت 769 هـ) ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط2 ، دار الفكر ـ دمشق ، 1985م .
- رياض بن حسن الخوّام ، نظرية العامل في النحو العربي (تقعيد وتطبيق) ط1ـ منشورات مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية ، مكة المكرمة ـ السعودية ، 2014م .
- عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093ه) ، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، ط4 ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ـ 2000م .
- عبده الراجحي ، التطبيق النحوي ، ط2 ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2000م .
- محمد بن الحسن رضي الدين الإستراباذي (ت 686ه) ، شرح الرضي على الكافية ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، ط4 ، جامعة قاريونس ، 1978م .
- محمد بن مصطفى الخضري (ت 1288ه) ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت 711ه) ، لسان العرب ، ط1 ، دار صادر ــ بيروت ؟
- محمد علي التهاوني (ت القرن الثاني عشر هـ) ، موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، تقديم واشراف ومراجعة . د رفيق العجم .تحقيق : د علي دحروج . الترجمة الاجنبية جورج زيناتي . نقل النص الفارسي الى العربية د عبدالله الخالدي ، ط1 ، مكتبة لبنان ناشرون ، 1996 م ..
- محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت 538ه) ، الفائق في غريب الحديث ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط2 ، دار المعرفة ـ لبنان .
- ممدوح عبد الرحمن الرّمالي ، العربية والوظائف النحوية ، 1996 م ، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية .
- نعيم محمد عبد الغني علي ، تفاعل المفردات مع الوظائف النحوية وأثره في إنتاج الدلالة في الجملة القرآنية ، دار العلوم النحو والصرف والعروض ـ القاهرة ،2009 م .

– حماد الموسى ، نظرية النحو العربي في مناهج النظر اللغوي الحديث ، ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر . الاردن ، 1980م .

الدوريات

– عبد القادر بن عبد الرحمن السعدي ، أهداف الإعراب وصلته بالعلوم الشرعية والعربية ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ، كلية الآداب والعلوم جامعة الشارقة ، ج15 ، عدد 27 ، جمادي الثانية 1424 هـ .

– عبد الكريم خالد التميمي ، الحذف والتقدير ، رؤية في الأسلوب القرآني ، مجلة آداب البصرة ، جامعة البصرة كلية القانون ،العدد (51) لسنة 2010 م .

– ملاوي صلاح الدين ، تقدير الحذف والإضمار في ضوء نظرية العامل النحوي ، مجلة المخبر ، ابحاث في اللغة والأدب الجزائري ـ جامعة بسكرة ـ الجزائر ، العدد 2 ، 2005 م .

الرسائل والأطاريح

– سعد حسن ضاروب ، قضايا التقدير النحوي عند سيبويه ، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة أستاذ في الآداب (الماجستير) إلى دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى في الجامعة الأمريكية في بيروت ، بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور رمزي بعلبكي ، بيروت لبنان ، 1996م .

– سهام رمضان محمد ، الحذف والتقدير في صحيح البخاري (دراسة نحوية دلالية) ، بإشراف الأستاذ جهاد يوسف العرجا ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2010 م .

مواقع الأنترنت

– مليكة سعدي ، الدلالة وجدل اللفظ والمعنى ، الموقع الإلكتروني عود الند ، المجلة الثقافية الشهرية ، الناشر : د عدلي الهواري ـ الجزائر ،العدد 61 ، السنة 2014

THE FUNCTION OF GRAMMATICAL ELLIPSIS IN ARABIC AND THE ROLE OF SYNTAX IN DETERMINING THE FUNCTION OF THE ELLIPTICAL ELEMENT

ABSTRACT

This research deals with the function of grammatical ellipsis in Arabic. In an effort to highlight the role of syntax in determining the estimated grammar function, through Arabic examples and evidences, supported by statements of linguists and grammarians. The research dealt with, at first, defining ellipsis linguistically and idiomatically. Then showing its importance in Arabic grammar, as the main means of grammarians when analyzing the grammatical structures that one of its components was deleted. And return it to its origin to confirm to the rules of Arabic grammar that were agreed on. The research has focused on the role of syntax in determining the grammatical function occupied by the elliptical element , through syntactic inflections (movements or characters) or the syntactic position. The research has come to the conclusion that the elliptical element has a grammatical function. It is as important as the other obvious grammatical functions. It may also have a role. And syntax has an important role in determining the grammatical function, through the left apparent of verbal impact, as a sign of inflectional recalling its role or inflectional position requires occupancy, its pronunciation will be fixed, and its meaning will be clear

ئەرکێ هەلسەنگاندنا ڕێزمانی د زمانێ عەرەبی دا
و ڕولێ شلوقەکرنێ ددیارکرنا ئەرکێ هەلسەنگاندنا ڕێزمانی دا

پوختە

ئەڤ ڤەکـولینە ل سـەر دیارکرنـا ئەرکـێ هەلسـەنگاندنا ڕێزمـانی یە دزمـانێ عەرەبـی دا، هەوڵـدانەکە دبەرچاڤکرنا ڕولێ شروڤەکرنێ ددیارکرنا ئەرکێ هەلسەنگاندنا ڕێزمانی دا، ئەڤە ژی ب ڕێکا نموونە و بەلگەهێن عەرەبی ئەوێن پاڵپشت ب گوتنێن زمانزان و ڕێزمانزانا. ل دەسپێکا ڤەکولینێ پێناسا (هەلسەنگاندن) هاتیەکرن ژلایێ زمانی و زاراڤەیی ڤە، و ل دیف دا بەحسی گرنگیا وێ هاتیەکرن درێزمانـا عەرەبـی دا وەکـو ئـامرازەکێ سەرەکی یێ ڕێزمانزانا ل دەمێ شیکرنەڤا پێکهاتێن ڕێزمانی ئەوێن کو ئێک ژوان هاتیە ژێبـرن، و زڤرانـدنا وان بو بنەمایێن وان هەتا کو هەڤکوک بن دگەل ڕێسایێن ڕێزمانا عەرەبی هەروەسا دگەل وان بنەمایێن کو ل سـەر کـوک بـووین. ڤەکـولینێ دووپـاتی کـریە دەربـارێ ڕولـێ شـروڤەکرنێ ددیارکرنـا ئەرکـێ ڕێزمـانی ئەوێ کـو هەلسـنگێنەرێ ڕێزمـانی پـێ رادبیـت، ب ڕێکـا نیشـانێن شـلوقەکرنێ (نیشـان یـان پیـت) یـان ژی جهـێ وێ دشروڤەکرنێ دا. ڤەکولین گەهشتە ڤی ئەنجامی کو هەلسنگێنەرێ ڕێزمانی رادبیـت ب ئەرکەکـێ ڕێزمـانی، کـو کێمتر نینە ژ ئەرکێن دی یێن ڕێزمانی یێن دیار جا کارلێکەر بیـت یـان ژی کـارلێکراو، هەروەسـا شـلوقەکرنێ ژی ڕولەکێ گرنگ هەیە د دیارکرنـا ڤـی ئەرکـێ ڕێزمـانی، ب ڕێکـا ئەو ئاسـەوارێن بێژەکـی ئەوێـن کـو ل پـاش خـو دهێلیت، وەکو نیشانەکێ شلوقەکرنێ کو کارلێکەرێ خو یان جهێ شروڤەکرنێ وەلێ دکەت کو ئەو ژی بکەڤیت کاری و پەیڤ پێ دروست ببیت و واتایا وێ ژی یا روون وئاشکرا بیت.